

واشنطن بوست: بورما تغطي على انتهاكاتها المنظمة ضد الروهينغا



الجمعة 18 أغسطس 2017 م 01:08

اتهمت صحفة "واشنطن بوست" الحكومة في بورما بأنها تقوم بالغطية على الانتهاك المنظم الذي تمارسه ضد أقلية الروهينغا المسلمة

وتعلق الصحيفة في بداية افتتاحيتها على ما ورد في تقرير نشرته الأمم المتحدة في شباط/فبراير بداية العام الحالي، وفصل انتهاكات حقوق، إنسان ضد الأقلية، التي تعاني منذ وقت طويل، وتعيش في ولاية راين، مشيرة إلا أن الانتهاكات ضد هذه الأقلية تصل إلى حد اعتبارها جرائم ضد الإنسانية

وتقول الافتتاحية، إن "على بورما أن تستمع لمطالب الأمم المتحدة، وتسعف لفريق ترسله من أجل التحقيق فيما يجري في المنطقة، وتقوم بتشكيل آلية لمنع حدوث هذه الانتهاكات، إلا أن الحكومة ردت بتحقيق توصلت فيه إلى أنه (لا توجد أدلة على جرائم)، وأن (الناس من الخارج قاموا بتزيف الأخبار، وادعوا أن عملية إبادة قد حصلت)".

وتستدرك الصحيفة قائلة: "على خلاف هذا، فإن هناك أدلة كثيرة تشير إلى حدوث عمليات انتهاك منظمة لحقوق الإنسان في ولاية راين، حيث حرم الروهينغا، ولزمن طويل، من حق الجنسية، ودفعوا للعيش في أوضاع تشبه الغيتو، وزاد الاضطهاد العام الماضي، عندما شنت قوات الأمن البورمية سياسة الأرض المحرقة في الولاية، وسط تقارير عن عمليات اغتصاب جماعي، واعتقادات عشوائية، وإعدامات فورية، بالإضافة إلى أن الحكومة قيدت حرمة سكان الروهينغا، وفرضت عليهم حظر التجول، بشكل أسلوب في نقص حاد للمواد الغذائية، ومات حوالي 90 شخصاً منذ اندلاع العنف العام الماضي، وهرب حوالي 65 ألفاً من راين".

وتشير الافتتاحية إلى أن "رد بورما كان إنشاء لجنة تحقيق، افتقدت المصداقية منذ البداية، وترأس اللجنة المكونة من 13 شخصاً، قائد عسكري سابق ونائب الرئيس الحالي مينت سوي، ولم يكن من ضمنها أي ممثل عن أقلية الروهينغا، وبحسب التقارير التي أعدتها منظمات المجتمع المدني، فإن المحققين استخدمو أسلوب تحقيق قذر اتسم بالعشوائية، وأرهبوا القرى، وتجاهلوا الشكاوى".

وتبيّن الصحيفة أنه "مع ذلك، فإن اللجنة قدمت بعض التوصيات المنطقية، حيث اعترفت بأن استمرار القيود على الروهينغا والإعلام، قد يؤدي إلى خلق ظروف مواتية لزيادة العنف والتطرف، وأوصت بتخفيف القيود المفروضة على الدعم الإنساني، إلا أن هذه التوصيات أضعفها نفي اللجنة ارتكاب قوات الأمن أي خطأ، بالإضافة إلى زيادة المعايير الأمنية ضد المتمردين المسلمين، وتقارير عن زيادة عدد القوات التي نشرت في ولاية راين، وهو ما سيمعن القوات العسكرية الضوء الأخضر لاستخدام القوة المفرطة".

وتعلق الافتتاحية قائلة: "أصبح واضحاً بشكل متزايد أن الحكومة شبه الديمقراطية تحمل ملامح متشابهة للحكومة الديكتاتورية التي سقطتها، فهي حساسة جداً للنقد، ومضطهدة للأقلية، ومستعدة لاتخاذ كل شيء لحماية الجيش، وعليه فيجب على المجتمع الدولي أن ينتبه ويحدد الجهود المطالبة بتشكيل لجنة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة تزور البلد، ويجب على الكونغرس إعادة التفكير في خطط توسيع التعاون العسكري مع بورما، أو أن يقوم على الأقل بوضع آليات تدقيق وشروط لحقوق إنسان تربط بالصلات العسكرية في المستقبل".

وتختتم "واشنطن بوست" افتتاحيتها بالقول إن "الولايات المتحدة كانت دائماً الداعية للديمقراطية في بورما، إلا أن نتائج تحقيق الحكومة تؤكد أن المعركة لم تنته بعد".